المؤشر الأردني لثقة المستثمر

تحديث الربع الثاني لعام 2025

تعد الثقة في الاقتصاد من أهم العوامل المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية، فعندما تكون ثقة المستثمرين والمستهلكين في أداء الاقتصاد عالية، ينعكس ذلك الانطباع إيجابًا على الاقتصاد المحلي.

المؤشر الأردني لثقة المستثمر هو مؤشر ربعي يعمل على قياس الثقة بالاقتصاد الوطني، ويستخدم المعدل المرجح لثلاثة مؤشرات فرعية أُعطِيَت كل من هذه المؤشرات قيمة ما بين 100 و200 نقطة.

مؤشر الثقة في النشاط الاقتصادي:

1. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2. الموازنة العامة للحكومة المركزية (بعد المنح).
3. التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر.
4. الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.

مؤشر الثقة في النظام النقدي:

1. قيمة احتياطي العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي.
2. الفارق في سعر الفائدة بين الدينار والدولار.
3. قيمة الشيكات المعادة.

مؤشر الثقة في النظام المالي:

1. مؤشر البورصة.
2. نسبة قيمة الأسهم المشتراة في بورصة عمان من المستثمرين الأجانب إلى الأسهم المَبيعة.
3. معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.

يعكس إصدار هذا المؤشر الجهد المتواصل لمنتدى الاستراتيجيات الأردني؛ لزيادة مستوى الاستثمار في المملكة، وتطوير بيئة الأعمال بهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطن الأردني.

شهد المؤشر الأردني لثقة المستثمر -الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني- للربع الثاني من العام 2025 ارتفاعًا بنسبة 11.7%، ليصل إلى 175.2 نقطة، بعد أن كانت قيمته 156.9 نقطة في الربع الأول من عام 2025.

1. سجّل مؤشر الثقة في النشاط الاقتصادي ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 34.9% خلال الربع الثاني (174.2 نقطة) من العام 2025، مقارنة بالربع الأول (129 نقطة) من العام ذاته.

- بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.8% في الربع الثاني من عام 2025. فيما بلغ معدل النمو 2.4% خلال الربع نفسه من عام 2024، و2.7% خلال الربع الأول من عام 2025.
- بلغت قيمة العجز في الموازنة العامة بعد المنح 541 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. فيما كانت قيمته 537 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025، و342 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2024.
- بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى غير مسبوق وصل إلى 493.9 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.
- ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 87.8 نقطة في الربع الثاني من عام 2025، بعد أن كان 87.7 نقطة في الربع الأول من العام 2025.

2. سجّل مؤشر الثقة في النظام النقدي 164.1 نقطة في الربع الثاني من العام 2025؛ مقارنة بـ 200 نقطة خلال الربع السابق من العام ذاته.

- بلغت قيمة إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي 15.6 مليار دينار في الربع الثاني عام 2025، فيما كانت 15.61 مليار دينار في الربع الأول عام 2025.
- شهد الفارق في سعر الفائدة بين الدينار والدولار ثابتًا خلال الربع الثاني من العام 2025 عند 2.0 نقطة مئوية.
- وصلت قيمة الشيكات المُعادة في الربع الثاني من عام 2025 إلى 324.9 مليون دينار، بعد أن كانت قيمتها 256.7 مليون دينار خلال الربع الأول عام 2025.

3. سجّل مؤشر الثقة في النظام المالي تحسنًا ملحوظًا بنسبة 11.2%، مرتفعًا بذلك من 169.3 نقطة في الربع الأول من العام 2025، إلى 188.3 نقطة في الربع الثاني من العام ذاته.

- ارتفع مؤشر بورصة عمان بمقدار 444 نقطة، ليصل إلى 5,556 نقطة في الربع الثاني من عام 2025، مقارنة بـ 5,112 نقطة خلال الربع الأول من العام 2025.
- نمت قيمة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 0.7% خلال الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 31.6 مليار دينار.
- بلغت نسبة الأسهم المشتراة من المستثمرين الأجانب إلى الأسهم المبيعة في بورصة عمان 80.2% في الربع الثاني من العام 2025، بينما كانت النسبة 105.3% في الربع الأول من العام 2025.

المؤشر الأردني لثقة المستثمر والمؤشرات الفرعية - الربع الثاني لعام 2025

(نقطة - 200):